باب الاستثناء

المستثنى المنقطع، واختلاف الحجازيين والتميميين حول إعرابه:

الاستثناء: يعني إخراج خاص من عام بإحدى أدواته المعروفة، ويقتضي عاملا ومستثنى منه وأداة استثناء.

ويكون تامًا موجبًا، وتامًا غير موجب، ومتصلاً، ومنقطعًا.

ونقصد بالمستثنى المنقطع: ما لم يكن فيه المستثنى بعضًا مما تقدمه.

وينفق النحاة على أن لغة جمهور العرب هي نصب المستثنى الواقع بعد أداة الاستثناء في جميع تلك الصور ما عدا اثنتين:

الأولى- ما كان فيه المستثنى تامًا غير موجب متصلا.

الثانية- المستثنى المنقطع من غير المتعدد عند بني تميم.

فالأولى منهما: وهو ما كان المستثنى فيها متصلاً تامًا غير موجب فإن لغة معظم العرب إتباع المستثنى للمستثنى منه.

وهنا اختلف البصريون والكوفيون في ذلك الإتباع:

فالبصريون: يتبعون ما بعد إلا لما قبلها في الإعراب على البدل.

أما الكوفيون: فيعطفون ما بعد إلا على ما قبلها[1].

وعلى هذين المذهبين خرجوا الرفع فى قراءة الجمهور[2] في قوله تعالى: ﴿**مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ**﴾ [النساء: ٦٦]، وقراءة ابن كثير وأبي عمرو[3] ﴿**وَلا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ**﴾ [هود: ٨١].

---

(١) المغني ١: ٧٠ وما بعدها، شرح التصريح ١: ٣٤٩ وما بعدها، البحرة: ٢٨٥.

(٢) النشر ٢: ٢٥٠، البحر ٣: ٢٨٥.

(٣) شرح الشاطبية ٢٢٣، الكشف ١: ٣٩٢، البحرة: ٢٤٨.

وقد يجوز النصب على أصل الاستثناء وعلى هذا وجه بعضهم قراءة أبي، وابن أبي إسحق، وابن عامر وعيسى بن عمر ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[1].

قيل: ومن ذلك قراءة السبعة غير ابن كثير وأبي عمرو ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ﴾ بالنصب[2].

والنحويون على أن الاختيار في مثل هذا التركيب إتباع ما بعد إلا لما قبلها في الإعراب على البدل أو العطف على ما سبق.

أما الصورة الثانية:

وهو ما كان المستثنى ليس جنس المستثنى منه فإما أن يتوجه عليه العامل المتقدم من جهة المعنى بأن يكون صالحًا للتعدد، أو لا يتوجه فلا يصلح للحذف. فإن لم يتوجه عليه لم يجز فيه إلا النصب نحو قولك: «ما زاد شيء إلا ما نقص» فزاد لا يتوجه على ما نقص ولا يصلح للحذف لأن ما نقص لا يوصف بأنه زاد بل يقال كثر النقص لما بين الزيادة التي هي النقص من التضاد.

ويجب أن يكون المعنى ههنا لكن النقص، وعليه قوله تعالى: ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣] فالعاصم الفاعل ومن رحم معصوم فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب[3]. فإن أمكن توجيه العامل من جهة المعنى وصلح للحذف فإن العرب قد اختلفوا ههنا: فالحجازيون يوجبون النصب كعادتهم[4]، وهو اللغة العليا وبها جاء التنزيل[5]، وعليه تتوجه قراءة السبعة ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء:١٥٧] لأن اتباع الظن ليس من جنس العلم أى ولكن اتباع الظن علمهم[6].

---

(١) الكشف ١: ٣٩٢، حجة القراءات ٢٠٦، النشر ٢: ٢٥٠، البحر ٣: ٢٨٥.

(٢) شرح الشاطبية ٢٢٣، حجة القراءات: ٣٤٧.

(٣) المقتضب: ٣: ٥٠٦.

(٤) الكتاب ١: ٣٦٣، شرح الكافية ١: ٢٢٨، الأمالي الشجرية ١: ٧٤، المقرب: ١: ١٧١.

(٥) الكواكب الدرية: ٢: ٤١.

(٦) البحر: ٣: ٣٩٠.

قالوا: ومنه قراءة السبعة غير ابن كثير وأبي عمرو ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ﴾ بالنصب[1].

وقراءة السبعة أيضًا ﴿وَمَا لأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ (١٩) إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩-٢٠] إذ هو استثناء منقطع لأنه ليس داخلاً في نعمة، ويبدو أن الحجازيين قد كرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه فحمل على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم[2].

وعلل الرضي امتناع الإبدال ههنا بأن بدل الغلط غير موجود في فصيح كلام العرب[3].

أما بنو تميم: فإنهم يوافقون الحجازيين حينئذ في جواز نصب المستثنى في أمثال ذلك ولكنهم يجيزون الإتباع أيضًا كقولهم ما فيها أحد إلا حمارًا[4] ويتوجه إتباعهم ذاك على قولين:

١- إما لأنهم أرادوا ليس في الدار إلا حمار ولكنه ذكر توكيدًا ليعلم أنه ليس فيها آدمي ثم أبدل فكأنه قال: ليس فيها إلا حمارًا.

٢- أو أن المستثنى جعل من جنس المستثنى منه توسعًا ومجازًا[5] كما قال أبو ذؤيب الهذلي:

فَإِنْ تُمْسِ فِي قَبْرٍ بِرَهْوَةَ ثَاوِيًا أَنِيسُكَ أَصْدَاءُ القُبُورِ تَصِيحُ[*]

فجعله أنيسه.

---

(١) البحر: ٥: ٢٩٥. (٢) الكتاب ١: ٣٦٣.

(٣) شرح الكافية ١: ٢٢٨، شرح التصريح ٢: ١٧٠.

(٤) الكتاب ١: ٣٦٣، الأمالي الشجرية ١: ٧٤، شرح الكافية ١: ٢٢٨، التسهيل: ١٠٢.

(٥) الجمل في أصول النحو: ٤٩.

(*) البيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي رثا بها ابن عم له قتل.

تمس: من أمسى إذا دخل في المساء وهو ما بين الظهر إلى المغرب. وبرهوة: في الأصل ما اطمأن في الأرض وارتفع ما حوله. والظاهر أنه يقصد به موضعًا بعينه. وثاويا: من ثوى بالمكان إذا أقام. والأنيس: المؤانس. والأصداء: جمع صدى وهو ذكر البوم يسكن في القبور وقيل: هو طائر يقال له: الهامة.

والشاهد: أنه جعل الأصداء أنيسًا مجازًا لأنها تقوم في استقرارها بالمكان مقام الأنس- شعر الهذليين: ١: ١١٦.

ومثل ذلك قوله: مالي عتاب إلا السيف جعله عتابه، وعلى ذلك أنشدوا قول عامر بن الحارث المشهور بجران العواد:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إلاَّ اليَعَافِيرُ وإلاَّ العِيْسُ(*)

فرفع على الإتباع كالمستثنى المتصل.

ومنه قول الآخر:

عَشِيَّةَ لاَ تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا ... وَلاَ النَّبْلُ إلاّ المَشْرَفِيُّ المُصَمَّمُ(**)

فرفع ما بعد إلا وهو المشرفي على البدل من الرماح والنبل، وقد حمل عليه الزمخشري قوله تعالى: ﴿قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] حيث إن «من» فاعل، و«الغيب» مفعول و«الله» لفظ الجلالة استثناء منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ «من» لأن الله تعالى لا يحويه مكان وجاء مرفوعًا على البدلية، وهي لغة تميم.

قال: فإن قلت: لِمَ رفع اسم الله تعالى والله سبحانه أن يكون ممن في السماوات والأرض قلت: جاء على لغة بني تميم حيث يقولون: ما في الدار أحد إلا حمار كأن أحدا لم يذكر، ومنه قوله:

عشية لا تُغني الرماحُ مكانَها ... ولا النبلُ إلا المشرفيُ المصمَّمُ

وقوله: ما أتاني زيد إلا عمرو، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه.

فإن قلت: ما الداعي إلى اختيار المذهب التميمي على الحجازي، يعني في كونه استثناء منقطعًا إذ ليس مندرجًا تحت «من» ولم أختر الرفع على لغة تميم، ولم تختر النصب على لغة الحجاز، قلت: دعت إلى ذلك نكتة سرية حيث أخرج

(*) البيت من أرجوزة نسبت إلى جران العود. واليعافير: أولاد الضباء. والعيس: بقر الوحش لبياضها وأصله للإبل فاستعاره للبقر.

والشاهد: جواز إتباع المنقطع في لغة تميم.

(**) البيت نسب لغرار بن الأزور من قصيدة له. والضمير في مكانها: للحرب. والنبل: السهام العربية وهي مؤنثة ولا واحد لها من لفظها. والمشرفي: السيف المنسوب إلى مشارف وهي من قرى العرب تدنو من الريف. والمصمم من السيوف: الذي يمضي في العظم ويقطعه.

والشاهد: إبدال المشرفي من الرماح والنبل وإن لم يكن من جنسهما على المجاز والاتساع.

المستثنى مخـرج قوله: إلا اليعافير، بعد قـوله: ليس بها أنيس، ليؤول المعنى إلى قولـك: إن كان الله ممن في السـماوات والأرض فـهم يعلمون الغـيب، يعني أن علمهم الغيب في استحالته كاستحالة أن يكون الله منهم كما أن معنى ما في البيت إن كانت اليعافير أنيسًا ففيها أنيس بناء للقول بخلوها عن الأنيس[1].

وجوز الصفاقسي: أن يكون متصلاً والظرفية في حقه تعالى مجازية، وفيه جمع بين الحقـيقـة والمجاز في الظرفـية وعلى هذا فـيرتفع على الـبدل أو عطف البـيان وكلاهما ضعيف. قال ابن مالك: والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر: قل لا يعلم من يذكر في السماوات والأرض[2].

وخرجهـا بعضهم على وجه آخـر، وهو أن يعرب «من» مفعـولاً والغيب بدل منه، وإلا الله هو الفاعل، أى لا يعلم غـيب من في السماوات والأرض إلا الله، أى الأشيـاء الغائبة التـى تحدث في العالم وهم لا يعلمـون بحدوثهـا أى لا يسبق علمها بذلك وذلك كله على الاستثناء المفرغ[3].

وبالوجهين أنشدوا للنابغة الذبياني:

وَقَـفْتُ فِيْـهَـا أُصَـيْلاَنًا أُسَـائِلُهـا ... أَعْيَتْ جَـوَابًا وَمَا بِالـدَّارِ مِنْ أَحَدِ

إلاّ الأَوَارِيُّ لأْيًامَـــا أُبَيِّـنُهَـــا ... وَالنُّؤْيُ كَالحَـوْضِ بِالمُظْلُومَةِ الجَلَدِ(*)

رفع «الأواري» هو لغة بنـي تميم، ونصبهـا لغة للحجـازيين، وهو إنشاد أكـثر الناس[4]، وعلى ذلك تتخرج قراءة ابن وثاب ﴿**وَمَا لأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ** (١٩)

---

(١) الكشاف: ٣: ٣٧٨، البحر: ٩١ وما بعدها، الخزانة ٢: ٥ وما بعدها.

(٢) شرح التصريح ١: ٣٥٤.

(٣) البحر: ٧: ٩١ وما بعدها.

(٤) الكتاب ١: ٣٦٣، المقتضب ٣: ٥٠٦، الخزانة ٢: ٣.

(*) نسب البيـتان إلى النابغة الذبيـاني يعتذر فيـها للنعمـان بن المنذر وكان غاضبًـا عليه- ديوانه: ٣٠- ط. بيروت. وأصيلانا: تصـغير أصيل، وأعيت جوابًا: لم تعـرف وجه الجواب. والربع: المنزل. والأواري: جمع آري وهو مـحبس الدابة. والمظلومة: الأرض التي قد حـفر فيهـا في غير موضع الحـفر. والجلد: الغليظة الصلبة من غير حجارة.

والشاهـد: أن ما بعد إلا كـلاما مـستـأنف على تقدير لكن في المسـتثنى المنقطع. والأواري: اسـم لها منصوب بها والخبر محذوف، وفي رواية الرفع على البدل.

﴿إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩-٢٠][1] برفع ابتغاء على البدل في موضع نعمه لأنه رفع وهي لغة تميم.

وأنشدوا بالوجهين قول بشر بن خازم:

أَضْحَتْ خَلاَءً قِفَارًا لاَ أَنِيْسَ بِهَا إلاّ الجَآذِرُ والظُّلْمَات تَخْتَلِفُ(*)

غير واختلاف لغات بعض العرب حول بنائها في الاستثناء:

أصل غير: أن يوصف بها إما نكرة نحو: ﴿صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا﴾ [فاطر: ٣٧] أو معرفة كالنكرة نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

إلا أنها قد تخرج عن الصفة وتضمن معنى الاستثناء، وأداته «إلا» فيستثني بها اسم مجرور بإضافتها إليه وتعرب حينئذ بما يستحقه المستثنى بـ«إلا» من وجوب نصب عند الحجازيين أو جواز الأمرين من نصب أو إتباع عند تميم أو وجوب إتباع[2].

وقد ذكر بعض النحاة أن قيسا يستثنون بـ«غير» قصدا إلى المدح بعد المدح.

قال ابن جني في إعراب الحماسة[3]: أخبرنا أبو بكر الحسن قراءة عليه عن أحمد بن يحيي قال: أنشدته «يعني ابن الأعرابي» قول الشاعر:

وَلاَ عَيْبَ فِيْهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهم(**) ..... البيت

---

(١) البحر: ٨: ٤٨٤. (٢) الهمع ١: ٢٣١.

(٣) هكذا ورد في الخزانة ٢: ١٢ المعروف عن ابن جني أنه ألف كتابًا سماه التنبيه على مشكل شرح أبيات الحماسة وقد ذكره ابن خلكان فى وفيات الأعيان ومنه نسخة مخطوطة فى ليدن، وأخرى فى المكتبة الخديوية - انظر إلى ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود -لابن جنى- تحقيق الدكتور عبد الباقى الخزرجى- ط١. دار الوفاء للنشر والتوزيع عام ١٤٠٧هـ. ص ٢١.

(*) البيت قد أورده أبو حيان في البحر المحيط ٨: ٤٨٤. ونسبه إلى بشر بن خازم. وخلاء: أي خاليًا وقفارًا، خالية من أهلها فليس بها مظاهر الحياة.

(**) هذا البيت من قصيدة للنابغة مدح بها عمرو بن الحارث الغساني وتتمته: بهن فلول من قراع الكتائب. ديوانه: ١٠. والفلول: جمع أفل وهو كسر في حد السيف. والقراع: المضاربة. والكتائب: جمع كتيبة وهي الطائفة المجتمعة من الجيش.

والشاهد: أن في البيت استثناء منقطعًا وقد جعل فيه كالمتصل لصحة دخول البدل وهو غير أن سيوفهم في المبدل منه وهو لا عيب فيهم.

قال: هذا استثناء قيس يقولون: غير أن هذا أشرف من هذا، وهذا أظرف من هذا يكون مدحا بعد مدح[1].

وقد وجد في كلام بعض العرب ما يخالف المشهور من أمرها الذي ثبت عنهم أن تعامل «غير» معاملة المستثنى بـ«إلا» من نصب أو جواز النصب أو الإتباع فقط.

بيد أنه قد ورد أن بني أسد وقضاعة يبنونها مطلقًا بشرط: أن يصح أن تقع موقع «إلا» تم الكلام بعدها أو لم يتم نحو: ما قام أحد غيرك، وما قام غيرك.

وأنشدوا عن الكسائي[2]:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي شُجُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ(*)

قال ابن هشام: ويجوز بناؤها -يعني غير- على الفتح إذا أضيفت إلى مبني، ويجوز إضافتها إلى كل مبني[3].

والبناء يكون في ثلاثة أبواب:

أحدهما- أن يكون المضاف مبهمًا كـ«غير» ومثل، ودون.

الثاني- أن يكون المضاف زمانًا مبهمًا، والمضاف إليه إذ، نحو: وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ.

الثالث- أن يكون المضاف زمانًا مبهمًا والمضاف إليه فعل مبني سواء كان البناء أصليًا كقوله:

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلى الصِّبَا(**)

---

(١) الخزانة ٢: ١٢ وما بعدها.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٢٨، الهمع ١: ٢٣١، الخزانة ٢: ٤٥.

(٣) المغني ١: ١٥٩.

(*) البيت نسب إلى أبي القيس بن الأسلت شاعر جاهلي، والمعنى: لم يمنعها أن تشرب إلا أنها صوتت حمامة فنفرت: يريد أنها حديدة النفس يخامرها فزع وذعر لحدة نفسها وذلك محمود فيها، والأوقال: بكار المقل إذا كان رطبًا لم يدرك فهو البهش، فإذا يبس فهو الوقل.

والشاهد: أن غيرًا إذا أضيفت إلى «أن، وأن المشددة» فلا خلاف في جواز بنائها على الفتح.

(**) البيت من قصيدة للنابغة الذبياني- ديوانه: ٧٩- ط بيروت. وعاتبته على كذا: لمته مع تسخط بسببه، والصبا: اسم الصبوة وهي الميل إلى هوى النفس. والمشيب: الشيب وهو ابيضاض الشعر الأسود.. والمذكور ههنا شطر من بيت تتمته: فقلت: ألما تصح والشيب وازع.

أوعارضًا، كقوله:

عَلَى حِيْنَ يَسْتَعْبِيْنَ(*)

وكذلك يجوز البناء إذا كان المضاف إليه فعلا معربًا أو جملة اسمية على الصحيح.

وذهب الكوفيون: إلى جواز بناء غير في كل موضع فيه إلا سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن(١).

قال السيوطي في الهمع:

وإذا انتصبت في الاستثناء، ففى الناصب لها أقوال:

أحدهما- وعليه المغاربة، أن انتصابها انتصاب الاسم بعد «إلا» والناصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام، وذلك موجود في غير.

الثاني- وعليه السيرافي وابن الباذش: أنها منصوبة بالفعل السابق.

الثالث- وعليه الفارسي: أنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء كما أن ماعدا زيدا مقدر بمصدر في موضع الحال وفيها معنى الاستثناء.

والذي أختاره أنها انتصبت لقيامها مقام مضافها. وأن أصله النصب بأستثنى مضمرًا وهو الذي أميل إليه في أصل الاستثناء أن نصبه بأستثنى لازم الإضمار وجعلت إلا عوضًا عن النطق به(٢).

****

(١) الخزانة: ٢: ٤٦.
(٢) الهمع: ١: ٢٣١.

(*) والشاهد: على حين: إذ يجوز إعراب حين بالجر لعدم لزومها للإضافة إلى الجملة ويجوز بناؤها على الفتح لاكتسابها البناء من إضافتها إلى المبني وهو جملة عاتبت.